Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Measuring the impact of oil exports on financing the service sector in Iraq

Noman Munther Younis*
College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:
Oil exports, service sector.

Article history:
Received 12 Jan. 2025
Accepted 23 Jan. 2025
Available online 25 Jun. 2025

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Noman Munther Younis
College of Administration and Economics/Tikrit University

Abstract: Oil exports, as one of the most important elements shaping the export structure, play a significant role in providing a clear picture of the performance of a country's commercial activity. They have the ability to effectively influence various economic sectors, as they serve as a major source of foreign currency. Therefore, increasing export volumes acts as a gateway for the activities of service sectors. The aim of this research is to contribute to investigating the nature of this relationship and identifying its key of oil exports on preparing the service sector to increase its participation in adding value to the national output of the Iraqi economy. The study concluded that there is a positive relationship between oil exports and the service sector in Iraq, which aligns with the economic reality of the research variables given the increasing value of oil exports. Nevertheless, there is a deficiency in the service sector, indicating a weak current impact between the two. The research also recommends the diversification of income sources by utilizing part of the oil revenues to invest in non-oil sectors such as tourism, e-commerce, and financial services, which would help reduce dependence on oil and create a more diversified economic environment.

قياس أثر الصادرات النفطية في تمويل القطاع الخدمي في العراق

نعمان منذر يونس
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

تؤدي الصادرات النفطية بوصفها أهم العناصر التي تشكل هيكل الصادرات دوراً مهماً من خلال إعطاء صورة واضحة المعالم حول قوة أداء النشاط التجاري لأي بلد، إذ تتمتع بقدرتها على التأثير الفعّال في مجمل أنشطة القطاعات المتنوعة للاقتصادات، لكونها تتمتع بعامل جذب أساسي للصرف الأجنبي، لذا فإن زيادة حجم التصدير يعتبر بوابة ترتكز عليها أنشطة القطاعات الخدمية، ويهدف البحث للمُساهمة في التقصي عن طابع تلك العلاقة والبحث عن أبرز مكامنها عبر التحقق من إمكانية إحداث آثار مرغوبة للصادرات النفطية في تهيئة القطاع الخدمي ليزيد من مقدار مشاركته في تحقيق قيمة مضافة للناتج في الاقتصاد العراقي، وتوصل البحث لوجود استجابة طردية بين الصادرات النفطية والقطاع الخدمي في العراق خلال مدة البحث، غير إن تلك الاستجابة اتسمت بعدم معنويتها وهذا يتفق مع الواقع الاقتصادي للمتغيرات موضوع البحث في ظل تعاظم قيمة الصادرات النفطية إلا إن هناك قصور في واقع القطاع الخدمي وهو يُشير لِضُعف التأثير الراهن بينهما، كما وقد أوصى البحث بضرورة تنويع مصادر الدخل من خلال استخدام جزء من إيرادات النفط للاستثمار في القطاعات غير النفطية، مثل السياحة، والتجارة الإلكترونية والخدمات المالية، وبما يُسهم في تقليل الاعتماد على النفط وخلق بيئة اقتصادية أكثر تنوعًا.

الكلمات المفتاحية: الصادرات النفطية، القطاع الخدمي.

المقدمة

تؤدي الصادرات النفطية بوصفها أهم العناصر التي تشكل هيكل الصادرات دوراً مهماً من خلال إعطاء صورة واضحة المعالم حول قوة أداء النشاط التجاري لأي بلد، إذ تتمتع بقدرتها على التأثير الفعّال في مجمل أنشطة القطاعات المتنوعة للاقتصادات، لكونها تتمتع بعامل جذب أساسي للصرف الأجنبي الذي يُمكّن ويُضيف قدرة شرائية تسمح باستيراد مختلف السلع الرأسمالية والوسيطة التي تتمتاز بكونها ضرورية لتغطية وتمويل مختلف متطلبات المشروعات الاقتصادية على وجه عام، لذا فإن زيادة حجم التصدير يعد بوابة ترتكز عليها أنشطة القطاعات الخدمية على وجه الخصوص عبر تعزيز الجوانب الإدارية والفنية والمعرفية للأفراد، فضلاً عن توفير فرص عمل ورفع معدلات الإنتاجية لتلك الأنشطة وتجنب حصول الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد نتيجة إختلال هيكله الانتاجي، مما يتبين إن للصادرات النفطية نطاق خدمي يتبلور عبر إيجاد الحلول وتلبية الاحتياجات التي من شأنها النهوض بواقع مختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية وتحديدا الخدمية منها من خلال تنشيط أهم المتغيرات والمضامين والبُنى التحتية التي يقود استقرارها وتنميتها لإرساء الوسائل والسُبل الارتكازية التي يُعتمد عليها ويتم استخدامها كأداة فاعلة في المستوى البعيد لأجل إحداث آثار مرغوبة في مُجمل النشاط الاقتصادي.

يعتمد الاقتصاد العراقي في جوهره على النفط كمورد وحيد ورئيس في تشكيل هيكل الصادرات، إذ يستحوذ على الأجانب الأبرز منها، ويتضح عبر طيلة الأعوام الماضية تعرض العراق لعديد الانتكاسات التي أسفرت في تعميق المشاكل والاختلال المتمثلة في تدهور واقع معظم القطاعات

الاقتصادية وتراجع نمو مختلف الأنشطة والمشروعات الاستثمارية، مع تزايد الاعتماد على حصيلة عوائد الصادرات النفطية في تمويل وبرامج وخطط الانفاق الحكومي، وليس لتمويل الأنشطة والمشروعات التي تعزز من نمو الأنشطة الخدمية في العراق، لذا فقد جاء بحثنا هذا ليظهر أهمية الوقوف على دراسة واقع الصادرات النفطية في العراق وبيان مقدار تأثيرها في تمويل أنشطة القطاع الخدمي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2023)،وذلك من خلال بيان أثرها في مقدار مساهمة أنشطة القطاع الخدمي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي باستخدام أبرز وأنسب أساليب القياس الاقتصادي.

مشكلة البحث: إن تراجع واقع القطاع الخدمي وتدهور معظم أنشطته التي لطالما صاحبها حالة عدم الاستقرار ومحدودية المساهمة الفعلية في تشكيل هيكل الناتج المحلي الإجمالي، يثير الشكوك والأسئلة رغم ارتفاع الصادرات النفطية ومورد النفط كخزين استراتيجي مهم يضيف ميزة نسبية للواقع الاقتصادي في العراق، لذا يتم صياغة مشكلة البحث وفق السؤال الآتي:

- ما هو مقدار تأثير الصادرات النفطية في تمويل أنشطة القطاع الخدمي في العراق؟

فرضية البحث: ترتكز فرضية البحث على فكرة مفادها وجود علاقة تتسم بعدم الانضباط بين الصادرات النفطية وبين مقدار مساهمة القطاع الخدمي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة البحث.

هدف البحث: نظراً للأهمية التي تكتسبها الصادرات النفطية من حيث ضخامة مردودها وتزايد رصيدها والذي يعد من أهم المكتسبات والمقاصد التمويلية التي تبحث عنها مختلف البلدان للوصول لأقصى المنافع والغايات الاجتماعية أو الاقتصادية، جاء البحث للمساعدة والمُساهمة للتقصي عن طابع تلك المسألة والبحث عن أبرز مكامنها عبر التحقق من إمكانية إحداث آثار مرغوبة للصادرات النفطية في تهيئة القطاع الخدمي ليزيد من مقدار مشاركته في تحقيق قيمة مضافة للناتج في الاقتصاد العراقي عبر أنشطته المتنوعة.

أهمية البحث: تنشأ أهمية البحث من خلال الدور الهام الذي يتمتع به النشاط التصديري في العراق من خلال تزايد الاعتماد عليه بعدّه وسيلة تأثيرية قادرة على إيجاد الحلول وتلبية مختلف المتطلبات التي من شأنها النهوض بواقع الاقتصاد العراقي، ومن ثم الوصول لأهم الأهداف والغايات المأمولة، لا سيما في ظل وجود عوائد هائلة خلال الأعوام الماضية، والتي مثلت مورداً مهماً وخلقت فوائض مالية كانت لتصبح على قدر كبير من الاستفادة للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي عبر أحداث مختلف الآثار المرغوبة في نشاطاته وقطاعاته المتنوعة.

حدود البحث

أ. البعد المكاني: الاقتصاد العراقي.

ب.البعد الزماني: (2004-2023) كأمد زمني محدد.

هيكلية البحث: لأجل وصول البحث لأهدافه المأمولة، فقد تم تقسيمه لثلاثة محاور، تناول المحور الأول تأصيلاً نظرياً للمتغيرات موضوع البحث، بينما تضمن المحور الثاني توضيح العلاقة نظرياً بين متغيرات البحث، في حين تناول المحور الثالث جانباً قياسياً يوضح قياس حجم التأثير الذي من الممكن أن تُمارسه الصادرات النفطية في تمويل أنشطة القطاع الخدمي في العراق.

المحور الأول
التأصيل النظري للصادرات النفطية والقطاع الخدمي

أولاً. الصادرات النفطية

1. **مفهوم الصادرات النفطية:** ظهرت مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالصادرات النفطية، فقد عرّفها البعض بأنها "مجموعة التدفقات السلعية الناجمة عن تصدير المورد النفطي والتي تتولى الحكومة وفقاً لإمكاناتها وقدراتها مسؤولية تحصيلها وتوجيهها لمختلف دول العالم بهدف الحصول على مكتسبات وعوائد لقاء تلك العملية وتأخذ صورة أرباح وقيّم مضافة" (النجار، 2008: 15)، كما تأخذ مفهوماً آخر بوصفها "نطاق استراتيجي يأخذ مسار مساهمة كبيرة عبر تسويق فائض العملية الانتاجية ضمن قنوات التجارة الخارجية، مقابل استحصال عوائد مادية تتمثل برؤوس الأموال الأجنبية، وبما يحقق تنمية الاقتصاد القومي" (Silva & Others, 2009: 26)، كما تعرف الصادرات النفطية بأنها تشير إلى المنتجات النفطية أو الكميات من النفط الخام التي يتم إنتاجها في بلد معين ومن ثم يتم تصديرها لبلدان أخرى، كما وتعد الصادرات النفطية عنصراً مهماً في نشاط التجارة لأغلب الاقتصادات العالمية، خاصة للبلدان التي تعتمد على النفط باعتباره المصدر الرئيس لإيرادات موازناتها.

كما نستعرض أهم المفاهيم الرئيسة المرتبطة بالصادرات النفطية وفق التالي (شهاب، 2014: 80):

أ. **النفط الخام:** النفط الخام هو مادة أولية يتم استخراجها من باطن الأرض، ويتم معالجتها وتحويلها لمنتجات نفطية مختلفة وعند تصدير النفط الخام يجري شحنه للأسواق الدولية إذ يتم تكريره حسب احتياجات البلدان المستوردة.

ب. **المنتجات النفطية:** المنتجات النفطية هي عبارة عن مشتقات يتم إنتاجها من مورد النفط الخام من خلال عمليات تكريرية مثل (البنزين، الديزل، الزيوت، والغازات السائلة)، ويتم استخدام هذه المنتجات ضمن العديد من الصناعات.

ج. **أسواق النفط العالمية:** تعد أسواق النفط العالمية المكان الذي تجري فيه عمليات بيع وشراء المنتجات النفطية، وتشتمل هذه الأسواق كُلًا من الأسواق الآنية (اذ يتم فيها بيع النفط الفوري)، وأسواق العقود الآجلة (اذ يتم فيها بيع النفط مع تحديد السعر مستقبلاً).

2. **محددات الصادرات النفطية:** هناك العديد من المحددات التي تشكل عوامل مؤثرة في الصادرات النفطية نبرز أهمها فيما يأتي (بن البار، 2021: 25-26):

- ❖ الأبعاد الاقتصادية: وتتضمن عوامل تتمثل بالطلب العالمي على المنتجات النفطية وأسعارها.
- ❖ الأبعاد الجيوسياسية: وتتضمن عوامل تتمثل بالنزاعات والعقوبات الاقتصادية التي قد تؤثر على إمكانية وقدرة بعض البلدان على تصدير النفط.
- ❖ التكنولوجيا: وتتضمن عوامل تتمثل بتقنيات الاستخراج التي قد تؤدي وتساعد على زيادة حجم الإنتاج أو تحسين جودة النفط.
- ❖ الطاقة البديلة: وتتمثل بعامل مهم يتجلى في إمكانية التحول للطاقة المتجددة وهو ما يؤدي بالنتيجة لتقليل الطلب على النفط وتقليل الاعتماد عليه مستقبلاً.

3. **أهمية الصادرات النفطية:** تعد الصادرات النفطية عنصرًا محوريًا وهاماً في الاقتصاد العالمي، إذ تربط أسواق الطاقة والاقتصادات العالمية ضمن نطاقٍ واسع، لذلك تكمن اهميتها من خلال الاعتبارات والجوانب الآتية (الزبون، 2015: 17):

أ. **المصدر الرئيس للإيرادات:** تمثل الصادرات النفطية المصدر الأساسي للعائدات الحكومية في العديد من البلدان المنتجة للنفط، وغالباً ما تستخدم تلك الإيرادات لتمويل المشاريع التنموية، وكذلك لدعم الأنشطة والخدمات العامة مثل الصحة والتعليم.

ب. **تحفيز النمو الاقتصادي:** تعد الصادرات النفطية من العناصر الأساسية التي تدفع عجلة النمو الاقتصادي في البلدان المنتجة، كما وإن زيادة حجم الصادرات النفطية بطبيعة الحال يؤدي لزيادة الإيرادات العامة والتي يمكن استثمارها في تطوير وتمويل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية أخرى مثل الصناعة والخدمات.

ج. **تنويع مصادر الدخل:** على الرغم من أن عديد البلدان التي تعتمد بصورة كبيرة على النفط كمورد رئيس للإيرادات، فإن الصادرات النفطية من شأنها أن توفر أيضًا فرصًا حقيقية لتنويع الاقتصاد عبر استثمار العوائد والفوائض المستحصلة في مشروعات طويلة الأمد، مثل إنشاء وتأسيس صناعات غير نفطية أو تطوير الأساليب والوسائل التكنولوجية.

د. **خلق فرص عمل:** يؤدي تزايد حجم الصادرات النفطية لتوظيف العديد من الأفراد في قطاع التنقيب، النقل، الإنتاج والتكرير، كما تساهم في توفير فرص عمل في صناعات ساندة كالنقل البحري والتجارة والخدمات المالية.

ه. **تأثير على أسعار الطاقة عالمياً:** تُعد الصادرات النفطية عاملاً حيويًا من شأنه تحديد أسعار الطاقة العالمية، والتحكم في تقلبات الإنتاج والتصدير من قبل البلدان المنتجة للنفط وهو ما يؤدي لتغيرات كبيرة في أسعار النفط عالمياً.

ثانياً. القطاع الخدمي: يتضمن هذا القطاع عدة أنشطة خدمية تتولى الحكومة مسؤولية تقديمها بشكل مجاني، فضلا عن أنشطة أُخرى يُقدمها افراد ومؤسسات مقابل أثمان معينة، وهي تُصنف وفقاً للآتي:

1. **أنشطة الخدمات العامة للحكومة:** تقوم الأنشطة الحكومية بتقديم خدمات معينة مقابل أثمان مدعومة او زهيدة، ويمكن أن تقدم تلك الخدمات بشكل جماعي كالدفاع والإدارة العامة، وتتألف أنشطة القطاع العام بشكل أساسي من وحدات ومراكز حكومية محلية، وتضم مختلف الكيانات القانونية والمعنوية التي تتضمن سلطات تشريعية وصلاحيات تنفيذية على المؤسسات المختلفة، كذلك تتضمن أنشطة الضمان الاجتماعي (منظمة الأمم المتحدة، 2005: 68).
2. **أنشطة الخدمات الشخصية:** تأخذ الخدمات الشخصية وصف الخدمات التي تقدم من الأفراد أو الوحدات بأجور محددة، وتتضمن خدمات التعليم والصحة، فضلاً عن الخدمات الترفيهية، اضافةً لخدمات التنظيف، وقد تُصنف هذه الأنشطة وتنقسم لمجموعة خدمات الفرعية وكما يأتي (زيني، 2012: 121):

أ. **الخدمات الصحية والطبية:** وتشمل خدمات الطب الجراحي وطب الاسنان وخدمات صحية أخرى، ويتضمن هذا التصنيف خدمات العيادات والمستشفيات ومؤسسات رعاية المسنين، فضلا عن مراكز رعاية الطفولة والأمومة.

ب. **خدمات التعليم:** وتتضمن مُختلف الوحدات وأنواع المؤسسات التعليمية والمهنية وكوادرها سواء كانت عامة أو خاصة، وتتضمن خدمات الجامعات والكليات والمدارس وانشطتها المتنوعة وفق

مستوياتها المختلفة أكاديمياً، فضلاً عن انشطة رياض الأطفال، وخدمات معاهد التدريس الخاص، ومعاهد الموسيقى والفنون.

ج. **خدمات المنظمات الدينية:** وتحتوي بنود هذه الفقرة كل من أنشطة خدمات المساجد والمراقد والكنائس، أما بالنسبة لتلك المؤسسات التي تأخذ المنظمات الدينية مسؤولية إدارتها من أجل تقديم خدمات متنوعة صحية أو تعليمية أو حتى ترفيهية، فيتم تصنيفها من خلال فقرات اخرة تتعلق بالمجموعة الملائمة لنشاطها الرئيس.

د. **الخدمات المنزلية:** وتحتوي أنشطة كل من مدبرات المنزل والمربيات والبستانيون والمشرفين على عاملي المنازل إضافة لعاملي الصيانة المنزلية، إذا ما تم استخدامهم بصورة مُباشرة أو عبر مكاتب ووكلاء والمؤسسات التوظيفية.

ه. **خدمات التنظيف:** وتشمل خدمات غسل وكي وصبغ الملابس، فضلا عن المفروشات والأقمشة وتنظيف السجاد المنزلي، وكذلك أنشطة خدمات حياكة وغزل الملابس، كما وتتضمن أنشطة ورش التنظيف اليدوية وكذلك الميكانيكية، وخدمات تأجير مستلزمات وسلع التنظيف كالأزياء والبدلات الرسمية.

و. **خدمات التسلية والترفيه:** وتتضمن هذه الفقرة كل من خدمات أنشطة الرماية ونوادي كرة القدم ورياضات أُخرى، كما وتضُم أنشطة خدمات الحدائق العامة وكذلك حمامات السباحة، ونوادي ركوب الخيل ومدارس تعليمي أخرى للفنون.

ز. **خدمات الإعلان والخدمات الأخرى المقدمة لأنشطة الأعمال:** وتتضمن خدمات تنظيم الحملات الإعلانية بالنسبة للزبائن وكذلك المؤسسات من خلال وسائل الإعلام المتنوعة وأدواتها، فضلا عن إعداد ونشر المُلصقات وترتيب الصور واللوحات الجدارية، كما تشمل أنشطة التلفزيون وخدمات إعلانية في وسائل أُخرى.

ح. **خدمات شخصية أخرى:** تشتمل هذه الفقرة على كل الخدمات الشخصية لم تكن مصنفة ضمن أي من الفقرات والأنشطة الأخرى التي سبق ذكرها.

المحور الثاني

دور الصادرات النفطية في تمويل القطاع الخدمي

تؤثر الصادرات النفطية بشكل كبير على أنشطة القطاع الخدمي في البلدان المنتجة للنفط، سواء كان ذلك بشكل إيجابي أو سلبي، وفقاً لحجم الاعتماد على مورد النفط كمصدر رئيس للإيرادات، لذا سيتم التطرق لمجموعة قنوات يمكن من خلالها أن تؤثر الصادرات النفطية في القطاع الخدمي وفق الآتي (محمد، 2008: 20):

1. **زيادة الإيرادات الحكومية والإنفاق على الخدمات العامة:** تُعد الإيرادات الناجمة عن الصادرات النفطية المصدر الرئيس لتمويل بنود الموازنة العامة وانفاقها العامة في عديد البلدان المنتجة للنفط، ويمكن لتلك الإيرادات تنمية ودعم الخدمات العامة وتطويرها مثل خدمات الصحة والتعليم وكذلك النقل، والبنى التحتية، وإن البلدان التي تحقّق إيرادات ضخمة من بيع النفط يمكنها ايضاً تخصيص المزيد من الأموال والبنود لتحسين لتلك الخدمات، ومما يعزز المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.
2. **تطوير الخدمات اللوجستية وتحفيز أنشطة التجارة:** تدفع الصادرات النفطية باتجاه زيادة حجم النشاط في قطاعي النقل والخدمات اللوجستية، ففي معظم البلدان التي تعتمد على تصدير المنتجات النفطية

بصورة كبيرة، يُصبح من المُلح وجود بُنى تحتية قوية تضم الموانئ، والسكك الحديد فضلا عن المطارات، وبما يعزز من انشطة القطاعات اللوجستية والخدمات المرتبطة به.

3. **توفير فرص العمل في القطاعات الخدمية:** تؤدي الصادرات النفطية لزيادة الإيرادات والعوائد المالية، وبمت يسهم في توفير فرص ومجالات عمل جديدة ضمن مرافق القطاعات الخدمية، وإن هذا التنوع في فرص العمل من شأنه أن يؤدي لازدهار قطاعات اقتصادية أُخرى غير مرتبطة مباشرة بالمورد النفطي.
4. **الاعتماد على القطاع النفطي بدلاً من التنوع الاقتصادي:** غالباً ما يقود الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية للتأثير سلباً على أنشطة القطاع الخدمي، وخاصة إذا كانت الحكومة تعتمد بالأساس على الإيرادات النفطية، وهو ما يؤدي لتقليص فرص الاستثمار في القطاعات غير النفطية، بما فيها أنشطة الخدمات، وهذا ما يجعل النشاط الاقتصادي عرضة للتقلبات والازمات، كما ويؤدي إلى حدوث ركود وتراجع في انشطة القطاعات الخدمية في حالة انخفاض وتدهور أسعار النفط.
5. **التأثير على السياحة:** في بعض البلدان النفطية يتم عد الإيرادات النفطية المصدر التمويلي اللازم لتطوير البُنى التحتية للسياحية، وهذا يتضمن بناء الفنادق وانشاء المراكز التجارية والمنتجعات التي تستقطب الزوار من الخارج، غير إنه من ناحية أخرى في حال شهدت تلك البلدان حدوث تقلبات في أسعار النفط، وهو ما ينعكس بطبيعة الحال في الإيرادات التي تُلقي بظلالها سلباً من حيث تأثيرها على تطوير أنشطة القطاع السياحي.
6. **التأثير على الأسعار والتضخم:** إن زيادة العوائد النفطية يمكن أن يقود لحدوث ارتفاع في جانب الطلب على الخدمات، مما يرفع الأسعار ضمن أنشطة القطاعات الخدمية المتنوعة (مثل التعليم والصحة والعقارات)، إذا لم تكن هناك رقابة وسيطرة مناسبة على تلك الزيادة، فقد يدفع ذلك لظهور ضغوط تضخمية قد تضر بالمستهلكين والسوق (عبد المجيد ووصاف، 2002: 219).

المحور الثالث

قياس أثر الصادرات النفطية في تمويل القطاع الخدمي في العراق

للتحقق من مدى صحة الفرضية سيتم في هذا المحور قياس دور الصادرات النفطية من حيث مدى تأثيرها في تمويل القطاع الخدمي باستخدام برنامج Eviews13، وتغطي البيانات موضوع البحث المدة الزمنية (2004-2023)، ونتيجة قصر السلسلة الزمنية لمتغيرات البحث تم تحويلها من سنوية إلى ربع سنوية عبر آلية يوفرها برنامج Eviews13، لذا سيتم أولاً تحديد المتغير المستقل (Independent) والمتغير المعتمد (Dependent) واللذان يمثلان المدخلات التي يتطلبها النموذج القياسي لقياس التأثير وكما يأتي:

- **المتغير التابع Y (Dependent Variable):** الصادرات النفطية.
- **المتغير المستقل X (Independent Variable):** ويعبر عن نسبة مساهمة القطاع الخدمي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

1. **اختبار الاستقرارية:** يجري التأكد بدءاً من درجة استقرارية مختلف متغيرات النموذج قيد البحث، وذلك وفق اجراء اختبارات معينة للكشف عن مدى استقرارية سلاسل النموذج الزمنية، بالاعتماد على درجة وجود جذر الوحدة من عدمه، لذا يتم اللجوء لأبرز تلك الاختبارات وكما يأتي:

أ. **اختبار فليبس- بيرون (PP):** وهو أحد أهم الاختبارات التي يجري استخدامها من أجل التعرف على درجة استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها، وذلك من خلال سكون السلسة الزمنية أو تكاملها عند

كل من مستواها الأصلي أو عند فرقيّها الأول أو الثاني، والجدول الآتي يُبين مخرجات اختبار فيليبس-بيرون بالاعتماد على بيانات المتغيرين المستقل والتابع موضوع البحث وكما يأتي:

جدول (1): اختبار فيليبس – بيرون (PP) لمتغيرات النموذج

المتغير	المستوى			الفرق الاول		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
X	0.3751	0.6325	0.4457	0.0000	0.0000	0.0000
Y	0.6589	0.1477	0.2421	0.0001	0.0000	0.0000

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

يتضح من خلال مخرجات الجدول أعلاه والمتعلق باختبار استقرارية للسلاسل الزمنية موضوع البحث، وذلك وفقاً لاختبار (فيليبس – بيرون)، إذ يُلاحظ إن عدم استقرار المتغير المستقل (X) عند مستواه الأصلي، كما يظهر عدم استقرار المتغير المُعتمد (Y) وفقاً لمستواه الاصلي، غير إنه وبعد أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية موضوع البحث تبين تكامل واستقرار كلا المتغيرين المستقل والتابع وعند جميع الحالات التي تتضمنها درجات استقرارية هذا الإختبار، وهذا يُشير لإمكانية تطبيق طريقة التكامل المشترك (ARDL) التي تقتضي عبر أهم شروطها وخصائصها ان تكون درجة استقرارية السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول وأن لا تكون السلاسل مستقرة عند الفرق الثاني.

2. **اختبار منهجية الحدود (التكامل المشترك):** بعد أن تم التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول، يتم اللجوء لتطبيق منهجية التكامل المشترك وفقاً لطريقة (ARDL)، وذلك لاكتشاف طبيعة تأثير الصادرات النفطية في القطاع الخدمي في العراق خلال مدة البحث، لذا يتبين من خلال الجدول رقم (2) الآتي اختبار الحدود المحتسبة على القيمة الإحصائية (فيشر)، عبر مقارنتها بحدود القيمة الحرجة وعند مستويات معنوية تتفاوت بين (1%، 10%) وكما يأتي:

جدول (2): اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL

(Bounds Test)ARDL		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	14.1377	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	1.64	2.24
5%	2.75	3.32
2.5%	3.55	4.61
1%	4.64	4.98

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

يُشير الجدول أعلاه إلى قيمة فيشر المحتسبة قد بلغت (14.1377)، وهي أكبر من قيّم الحد الأدنى (I0 Bound) والقيّم الحرجة للحد الأعلى (I1 Bound) وفق مستويات المعنوية (1%، 5%، 2.5%، 10%)،وبناءً على ذلك يتضح إن قيمة (F) المحتسبة لفيشر تلك تقع ضمن منطقة الحسم والقرار بوجود علاقة تأثيرية، لذا يتم قبول الفرضية البديلة التي تفترض وجود علاقة تكامل مشترك بين الصادرات النفطية والقطاع الخدمي عبر نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة البحث، ومن أجل التأكد من وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، يتم اللجوء لنموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة عند الأجلين القصير والطويل وفقاً لما يأتي:

3. **تقدير نموذج تصحيح الخطأ وتحديد العلاقة قصيرة وطويلة الأجل:** يُبنى نموذج تصحيح الخطأ على اعداد وتحديد قياس العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير المُعتمد من خلال تقدير درجة استجابة المعلمات عند الأجلين القصير والطويل والجدول رقم (3) يبين الآتي:

جدول (3): نموذج تصحيح الخطأ (تقدير استجابة المعلمات في الأجلين القصير والطويل)

Cointegrating Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(X)	6.86451	4.378840	5.475875	0.6481
CointEq (-1)	-0.03787	0.134776	-11.64778	0.0000
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-16.4655	-4.145976	-4.64776	0.2147
C	303.8427	231.9677	1.447128	0.0160

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

يتبين من الجدول رقم (3) أعلاه مخرجات تقدير نموذج تصحيح الخطأ وتحديد طبيعة العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغير المُعتمد (Y) والمتغير المستقل (X)، إذ وجود استجابة طردية بين الصادرات النفطية والقطاع الخدمي في العراق خلال الأجل القصير، غير إن تلك الاستجابة اتسمت بعدم معنويتها وهذا يتفق مع الواقع الاقتصادي للمتغيرات موضوع البحث في ظل تعاظم قيمة الصادرات النفطية إلا إن هناك قصور في واقع القطاع الخدمي وهو يُشير لِضُعف التأثير الراهن بينهما وهو ما يؤكد صحة فرضية البحث.

كما يتبين إن قيمة معامل تصحيح الخطأ كانت سالبة ومعنوية وأقل من قيمة الواحد الصحيح، وهو يُشير إلى وجود آلية تلقائية تتضمن تصحيح الأخطاء التي قد تحدث في الأجل القصير باتجاه تحقيق القيّم التوازنية عند الأجل الطويل.

ويتبين أيضاً إن العلاقة في الأجل الطويل إتجهت لتأخذ مساراً عكسياً بين الصادرات النفطية والقطاع الخدمي في العراق خلال مدة البحث، مع الإشارة لعدم معنوية تلك العلاقة، وهذا يُشير لحقيقة ما تم تحديده في الأجل القصير كون العلاقة قد تتجه في الأجل الطويل لتكون عكسية نتيجة لضُعف الاستجابة وتباينها في ظل محدودية مُساهمة الصادرات النفطية من حيث تأثيرها على القطاع الخدمي في العراق، وهو ما يؤكد صحة فرضية البحث ويخالف منطق النظرية الاقتصادي التي تفترض وجود علاقة إيجابية وطردية.

4. اختبار جودة النموذج القياسي: يتم اللجوء لمثل هكذا اختبارات لتتحقق من مدى جودة نموذج ARDL المُقدّر، في ظل تباين العلاقة وتضارب معنوية درجة استجابة التأثير بين المتغيرات موضوع البحث، ويتم التطرق لأهم تلك الاختبارات وفق الآتي:

أ. اختبار ثبات التباين:

جدول (4): اختبار ثبات التباين ARCH Test

Heteroskedasticity Test: ARCH	
Prob Chi-Square(1)	0.0763

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

يتبين من خلال الجدول رقم (4) قبول فرضية العدم التي تفترض عدم وجود مشكلة لتجانس التباين وذلك من خلال الاعتماد على قيمة مربع كاي الاحتمالية والبالغة (0.0763) والتي كانت تفوق مستوى 5%، ومن ثم فان ذلك يُشير إلى خلو النموذج المُقدّر من مشكلة عدم التجانس.

ب. اختبار الارتباط الذاتي وفقاً لـ ARDL:

جدول (5): اختبار الارتباط الذاتي LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	
Prob. Chi-Square(2)	0.0831

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

يتضح من خلال مخرجات الجدول رقم (5) قبول فرضية العدم التي تشير لعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي، وذلك من خلال الاعتماد على قيمة (مربع كاي) التي بلغت (0.0831) وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وهو ذو دلالة على خلو النموذج المُقدّر من وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

5. اختبارات استقرار النموذج (Stability Test): يعتمد اخبار الإستقرارية الهيكلية (Stability Test) على الحدود الحرجة للرسم البياني عند مستوى معنوية 5% عبر الاعتماد على حدين أعلى وأدنى يمثلهما خطوط حمراء تعبر عن الحدود الحرجة، بينما الخط الأزرق يُشير للمجموع التراكمي للبواقي وكما يأتي:

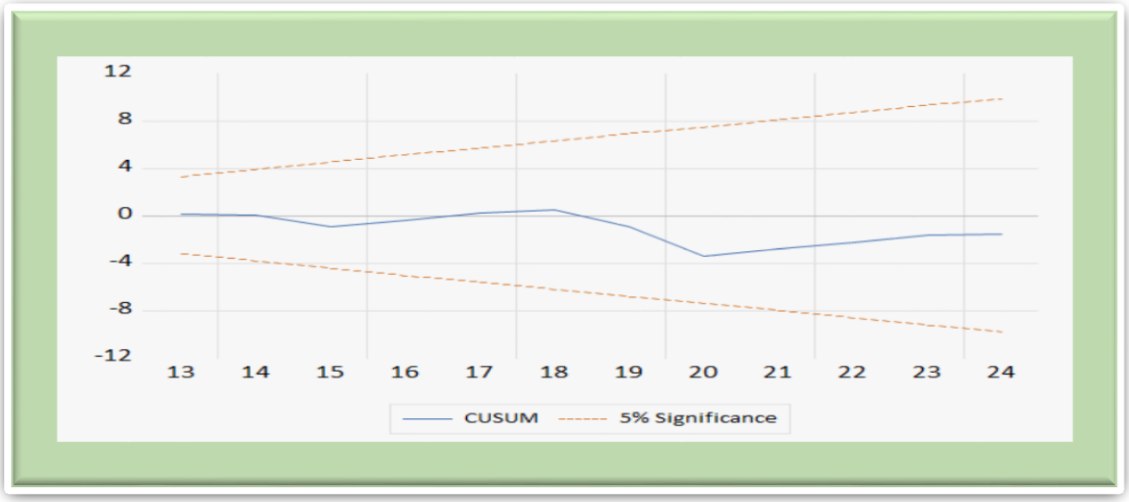

شكل (1): اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cusum لاستقرارية النموذج

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

يتضح من خلال الشكل رقم (1) أعلاه أن المجموع التراكمي للبواقي للنموذج المُقدّر قد كان مستقراً طيلة مدة البحث، ذلك لوقوعه ضمن الحدود الحرجة العليا والدنيا للسلاسل الزمنية موضوع البحث وعند مستوى معنوية 5%، وهو يؤشر إستقرار النموذج المُقدّر هيكلياً.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. أثبت الجانب النظري تأثير الصادرات النفطية الجلي على أنشطة القطاع الخدمي في البلدان المنتجة للنفط، سواء كان ذلك بشكل إيجابي أو سلبي، وفقاً لحجم الاعتماد على مورد النفط كمصدر رئيس للإيرادات.
2. تؤثر الصادرات النفطية في القطاع الخدمي من خلال مجموعة قنوات يتمثل أبرزها من خلال زيادة الإيرادات الحكومية والإنفاق على الخدمات العامة.
3. أثبت الجانب القياسي وجود علاقة تكامل مشترك بين الصادرات النفطية والقطاع الخدمي عبر نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة البحث.
4. وجود استجابة طردية بين الصادرات النفطية والقطاع الخدمي في العراق خلال الأجل القصير، غير إن تلك الاستجابة اتسمت بعدم معنويتها وهذا يتفق مع الواقع الاقتصادي للمتغيرات موضوع البحث في ظل تعاظم قيمة الصادرات النفطية إلا أن هناك قصور في واقع القطاع الخدمي وهو يُشير لِضُعف التأثير الراهن بينهما وهو ما يؤكد صحة فرضية البحث.

ثانيا: التوصيات.

1. ضرورة تخصيص جزء من إيرادات النفط لبناء وتحديث البنية التحتية للقطاع الخدمي، مثل النقل، الصحة، والتعليم، والتكنولوجيا، مما يعزز قدرة هذا القطاع على التوسع وتحسين جودة خدماته.
2. تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال استخدام جزء من إيرادات النفط للاستثمار في القطاعات غير النفطية، مثل السياحة، والتجارة الإلكترونية، والخدمات المالية، مما يساهم في تقليل الاعتماد على النفط وخلق بيئة اقتصادية أكثر تنوعًا.
3. تحفيز الابتكار الرقمي في القطاع الخدمي من خلال تشجيع الشركات الخدمية على تبني التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء، مما يسهم في رفع كفاءة الخدمات المقدمة وتوسيع نطاقها.
4. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص عبر تعزيز الدعم والتعاون بين الحكومة والشركات الخاصة لتطوير مشروعات خدمية ضخمة، مثل المستشفيات الجامعية، والمدن الذكية، والمراكز التجارية الحديثة، مما يرفع جودة الخدمات ويخلق فرص عمل جديدة.
5. تشجيع الاستثمارات الأجنبية في القطاع الخدمي من خلال العمل على خلق بيئة قانونية وتشريعية جاذبة للاستثمار الأجنبي في الخدمات، مما يعزز من تطوير هذه القطاعات عبر التقنيات المتطورة وتبادل الخبرات.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. بن البار، امحمد (2021)، قياس العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2019)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات (مجلد 14، العدد 2).

2. الزبون، عطا الله علي (2015)، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
3. زيني، عبد الحسين (2012)، الحسابات القومية، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
4. شهاب، محمد عبد الحميد (2014)، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الاولى، جامعة الطائف.
5. عبد المجيد، قدي ووصاف، سعيدي (2002)، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات-حالة الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، (العدد 2)، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
6. محمد، جاسم (2008)، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
7. منظمة الأمم المتحدة (2005)، الحسابات القومية: مقدمة علمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تقرير الشعبة الاحصائية، نيويورك، (العدد 85).
8. النجار، فريد (2008)، التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية، الطبعة الاولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Silva, Graça, Chris, G. Styles, Pereira, Lopes (2009), The NEP Scale: A Measure of Network Export Performance, International Business Review.